مجلة بحوث
كليـــــــــة الآداب

البحث (٣٢)

قناة البحرين وأثرها على الاستقرار السياسى والعلاقات السياسية

إعـــداد

د / عصام إبراهيم محمد محيسن

دكتوراه فى التاريخ الحديث - محاضر متفرغ

كلية عمان الجامعية للعلوم المالية

السنـة ٢٨ العـدد (١٠٩) ابريل ٢٠١٧م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قناةِ البحرين وأثرها على الاستقرار السياسي والعلاقات السياسية

د/ عصام إبراهيم محمد محيسن

دكتوراه في التاريخ الحديث
محاضر متفرغ
كلية عمان الجامعية للعلوم المالية

المقدمة:

إن مشكلة شح المياه ومحدوديتها في المنطقة العربية فهي مشكلة ليست بجديدة وليست أمراً منتظراً أو متوقعاً بل هي واقعاً، فهي مشكلة نتج عنها انعكاسات خطيرة على دول المنطقة، فالصراع حول المياه في منطقة الشرق الأوسط من الأحداث التي لازمت المنطقة منذ القرن الماضي، وذلك بسبب طمع الآخرين في السيطرة على مياه المنطقة العربية رغم محدوديتها إما للسيطرة عليها أو للتحكم في منابعها، وقد أضحت المخططات والأطماع التي تحيط بالمياه العربية أكثر خطورة من استراتيجيات الصراع حول النفط، فالنفط يبقى سلعة تباع وتشترى في الأسواق الدولية، أما المياه فإنها ترتبط بالسيادة والأرض وحياة الشعوب.

والأردن يعتبر من الدول الأربعة الأقل حظاً في الثروة المائية على المستوى العالمي، حيث يفوق حجم استهلاك المياه فيه حجم موارده المائية، وتقل حصة الفرد فيه عن ١٤٥ متر مياه سنوياً، وهو ما يقل عن خط الفقر المائي العالمي والمحدد في ٥٠٠متر مكعب/سنة (وزارة المياه والري، ٢٠٠٨).

يعاني الأردن كمعظم الدول العربية من مشاكل تكمن في محاولة سيطرة إسرائيل على مياه نهر الأردن وتحويل روافده، مما أدى إلى انحسار مياه البحر الميت وانخفاض منسوبه، حيث يعتبر البحر الميت أخفض منطقة في العالم، وأهم ثروة بالنسبة للأردن، فنهر الأردن كان يرفد البحر الميت بنحو (1400مليونم^3) (المناصير، ٢٠١٠).

• تاريخ تسليم البحث (ديسمبر /٢٠١٦) * تاريخ الموافقة على البحث (ابريل / ٢٠١٧)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتشير الإحصائيات أن مجموع المياه الوادرة إلى البحر الميت في العام ٢٠٠٨ تبلغ حوالي ١٢٨٠ مليون م^{٣} من المياه سنوياً، أمّا كمية التبخر فتبلغ ١٧٨٥ مليون م^{٣}،وهذا يعني أن الانخفاض السنوي لمياه البحر الميت يساوي الفارق بين الوارد والمتبخر، أي حوالي ٤٩٥ مليون م^{٣} سنوياً، ونظراً لأهمية المشاريع المقامة عليه؛ فإن الأردن معني بإيجاد الحلول المناسبة لوقف انخفاض مستوى البحر الميت (وزارة المياه والري، ٢٠٠٨).

إضافة إلى عامل انحسار الأمطار وقلتها مما ساهم في تذبذب وانخفاض منسوب مستوى المياه في البحر الميت، حيث أن نسبة انخفاض منسوب مياه البحر الميت تطابقت مع مستوى هطول الأمطار (النواصرة، ٢٠٠٦)، ولحل مشكلة انحسار مياه البحر الميت ومشاكل الطاقة والمياه في الأردن، قامت سلطة وادي الأردن الممثلِة للحكومة الأردنية بإجراء دراسة لإنشاء قناة تربط البحر الميت بالبحر الأحمر، حيث أظهرت الدراسة أنّ هذه القناة ستعوض الانخفاض السنوي لمياه البحر الميت، وستعمل على توليد طاقة كهربائية ستكون الأكبر مقارنة بالمصادر الأخرى.

وكان طرح المشروع الأردني لقناة البحرين (الأحمر- الميت) من الضرورات الهامة لتوفير المياه، وذلك بسبب التزايد المستمر والكبير على طلب المياه، الأمر الذي حتّم على الحكومات الأردنية المتعاقبة ضرورة إيجاد حل لتوفير المياه لشعبها لسد العجز القائم، والذي سيزداد في المستقبل في حال عدم التوصل إلى حل، فجاءت فكرة مشروع القناة لتشكل حلاً ليس لعجز المياه وحسب، وإنما سيشكل المشروع مصدراً للطاقة بالنسبة للأردن الذي يعاني من ارتفاع فاتورة وتكاليف النفط السنوية، حي من المتوقع تفاقم مشكلة المياه في المستقبل، كما أنّ جميع المشاريع المقترحة لتحويل مياه روافد نهر الأردن واليرموك انحصرت بشق قناة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت بقصد توليد الطاقة وتعويض النقص الناتج عن التبخر من مياه البحر الميت (القدس العربي، ٢٠٠٩).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هدف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة وتحليل مشروع قناة البحرين الأحمر والميت وبيان جدواها الاقتصادية والاجتماعية والمعوقات السياسية إلى تعترض إقامته.
- التعرف على أثر مشروع قناة البحرين الأحمر والميت على الاستقرار السياسي والعلاقات السياسية في المنطقة.

مشكلة البحث

نتيجة للوضع الخطير الذي يتعرض له البحر الميت في الوقت الحاضر نتيجة لتبخر مياهه وعدم كفاية الموارد الحالية لتعويض الفاقد، ونتيجة لبحث الأردن الدائم عن مصادر بديلة للطاقة إضافة إلى مشكلة المياه التي يعاني منها قامت الأردن بالتعاون مع شركة هارزا بدراسة مشروع نقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت بعد اتفاقية وادي عربة في العام ١٩٩٤، ويأتي هذا المشروع لتحقيق عدة أهداف منها المحافظة على البحر الميت، توليد الطاقة الكهربائية، وتوفير المياه للتحلية.

وذلك لم يكن المشروع الأول الذي تم طرحه لمعالجة نقص المياه فقد تم طرح العديد من المشروعات للحد من مشكلة الفقر المائي في المنطقة إلا أنه لحساسية التعامل مع إسرائيل وبسبب عوامل ومشكلات جيوسياسية لم يتم انجاز أي منها، إنما قامت إسرائيل بالسيطرة على العديد من الموارد المائية ومنها نهر الأردن، فالمشروعات المائية التي تشكل مصلحة عادة ما تواجه معوقات سياسية تؤدي إلى عدم إتمامها.

إن مشروع قناة البحرين المقترح من قبل الحكومة الأردنية لاقى الترحيب من قبل بعض الجهات الرسمية، ولاقى الاعتراض من أخرى، لأسباب أهمها سياسية، وبالتالي تتمحور مشكلة الدراسة الحالية في بيان أهمية المشروع والأثر الذي من المحتمل أن ينشأ عنه من حيث الاستقرار السياسي والعلاقات السياسية في المنطقة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

منهجية البحث

تم اتباع المنهج الوصفي في إعداد هذا البحث وذلك بالاعتماد على المراجع والنشرات المتوفرة إضافة إلى الدراسات والبيانات التي قامت بها سلطة وادي الأردن والجهات المختصة الأخرى.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما أهمية مشروع قناة البحرين (الميت – الأحمر) بالنسبة إلى الدول المشاركة فيه؟
- ما هي المعوقات السياسية والاجتماعية التي قد تعترض انجاز مشروع قناة البحرين (الميت – الأحمر).
- ما أثر مشروع قناة البحرين (الميت – الأحمر) على العلاقات السياسية والاستقرار السياسي للدول المشاركة ودول المنطقة؟

الخلفية التاريخية لمشروع قناة البحرين(البحر الميت- البحر الأحمر)

تعود الفكرة الحالية لمشروع قناة البحرين إلى أوائل القرن الحادي عشر الميلادي، وذلك حين وضع العالم العربي (أبو الحسن بن الهيثم) دراسة مائية حول مياه نهر النيل تحدث فيها عن ضرورة إدارة واستغلال مياه نهر النيل واقترح بناء سد أسوان، إضافة إلى حفر قناة تربط بين البحرين المتوسط والأحمر مروراً بالبحر الميت واستخدامها للنقل (العضايلة، ٢٠٠٥).

قامت بريطانيا بإرسال الكابتن (وليم ألين) إلى فلسطين في مهمة لدراسة مدى إمكانية إنشاء قناة بديلة للمشروع الفرنسي (قناة السويس) للسيطرة على الطرق المؤدية إلى الهند وجنوب شرق آسيا، وذلك عندما اشتدت المنافسة بين بريطانيا وفرنسا، واقترح (ألين) فكرة شق قناة تربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط مروراً بالبحر الميت، وعندما تمكنت بريطانيا من إحكام سيطرتها على مضيق باب المندب وشراء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حصة (الخديوي إسماعيل) كاملة في قناة السويس تراجع الاهتمام بهذا المشروع(الأرقم، ١٩٩٢).

ثم قام المهندس السويسري ماركس بوكارت بإجراء بعض التعديلات على المشروع لتتناسب مع أهداف المشروع الصهيوني، الذي يركز على استيطان الأرض، والسيطرة على مياهها لأغراض الزراعة والري وإنتاج الطاقة الكهربائية، واقترح (بوكارت) أن تبدأ القناة من خليج حيفا في الشمال وتخترق سهل بيسان ثم تسير باتجاه البحر الميت، وقام (بوكارت) بإرسال اقتراحه إلى (ثيودور هيرتزل) زعيم الحركة الصهيونية آنذاك الذي أعجب به وقام بنشره في كتابه الأرض القديمة الجديدة الذي صدر عام ١٩٠٢م (أبو شرخ، ٢٠٠٣).

وفي الخمسينات من القرن الماضي ظهر التعاون الدولي بين الدول المتجاورة لتحقيق مصالح مشتركة، وكان مشروع البحرين أحد أشكال هذا التعاون بين الأردن وفلسطين وإسرائيل، إلّا أن الظروف البيئية وبعض الظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة حالت دون البدء بتنفيذ المشروع (التميمي، ٢٠٠٧).

المواصفات الفنية لمشروع قناة البحر المتوسط- البحر الميت (المشروع الإسرائيلي):

يتكون مشروع قناة البحر المتوسط- البحر الميت من عدة أجزاء وهي، عبد الرحمن (٢٠١٤):

الجزء الأول: وهو عبارة عن أنبوب طوله ٧كم وقطره ٤.٥ م لنقل المياه من البحر المتوسط إلى منطقة التلال شرقي قطاع غزة على الخط الأخضر "الحدود الإسرائيلية مع الأراضي الفلسطينية".

الجزء الثاني:ويتكون من قناة مفتوحة طولها ٣٠ كم لنقل المياه من منطقة التلال إلى وسط صحراء النقب بالقرب من مدينة بئر السبع، بحيث يتم سحب جزء منها إلى منطقة ديمونه لتبريد المفاعل الإسرائيلي المقام هناك.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجزء الثالث: ويتكون من قناة تحت الأرض يبلغ طولها ٨٦كم وقطرها ٥ أمتار، تمتد من منطقة ديمونه إلى منطقة مسعدة على جبال القدس المطلة على البحر الميت، لتدفع على شكل شلالات من على ارتفاع ٤٠٠م باتجاه أحواض مائية كبيرة، مقام عليها محطة كهرومائية.

الأهداف المعلنة للمشروع الإسرائيلي:

تتعدد أهداف هذا المشروع على كافة الجوانب، حيث تتمثل أهدافه السياسية والأمنية بفصل المشرق العربي عن مغربه، إضافة إلى حماية أمن إسرائيل من الجنوب وذلك من خلال إيجاد عازل طبيعي بينها وبين مصر، أما الهدف الاقتصادي فيتمثل بتوفير ٣٠٠٠ ميغا واط كهرباء سنوياً من خلال محطات الطاقة الكهرومائية (مركز الإعلام الفلسطيني، ٢٠٠٤).

الموقف الأردني من المشروع الاسرائيلي قناة البحرين (البحر المتوسط- البحر الميت):

يعتبر الأردن الطرف الأكثر تضرراً من هذا المشروع بكل أبعاده، وذلك باعتباره مشاطئاً لأكثر من نصف مساحة البحر الميت، وحين تم طرح هذا المشروع كان الأردن مشاطئاً لأكثر من ثلاثة أرباع البحر عندما كانت الضفة الغربية جزءً من الأردن، لذلك عارض الأردن المشروع واستند في موقفه على القانون الدولي الذي يقول "أن سيادة الدول المشاطئة للبحر المغلق والبحيرات يجب أن تحترم في نطاق مياهها الإقليمية، وفي حال قيام أي دولة من هذه الدول بأعمال منفردة تضر بالدول المشاطئة الأخرى، فإن الدولة المتضررة لها الحق بالمطالبة بإزالة الضرر وإصلاحه، وإذا لم يتم التوصل إلى حل فإن الطريقة الوحيدة لفض النزاع اللجوء لمؤسسات الأمم المتحدة كالجمعية العامة أو مجلس الأمن" (كرزم، ٢٠١٣).

الأمر الذي دفع الأردن إلى شن حملة دبلوماسية مكثفة حظيت بمساندة عربية ودولية لوقف تنفيذ المشروع، وذلك باعتباره يتعارض مع القوانين الدولية واتفاقيات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جنيف المتعلقة بواجبات دولة الاحتلال، ولإضعاف كفاءة المشروع الإسرائيلي والضغط من خلاله على إسرائيل لوقف تنفيذ مشروعها.

حصل الموقف الأردني للمشروع على التأييد الدولي، الأمر الذي دفع إسرائيل لممارسة ضغوط ترغيبية وترهيبية على الأردن، وعملت على دفع الأردن للتعاون معها على تنفيذ مشروع البحر المتوسط- الميت مقابل حصوله على امتيازات عديدة منها: حصول الأردن على منفذ بحري على البحر الأبيض المتوسط، وتزويده بكامل احتياجاته من الطاقة الكهربائية التي سينتجها المشروع، مقابل وقف معارضة الأردن لبناء سد الوحدة على نهر اليرموك والتنازل عن مطالبه في مياه النهر، إلا أن الأردن رفض العرض الإسرائيلي رغم جميع الإغراءات التي قدمت له من الجانب الإسرائيلي، وذلك لأن الأردن ترى في قبولها لهذه العروض اعتراف قانوني بحق إسرائيل في السيطرة على البحر الميت وفرض السيادة عليه والتحكم به، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الإسرائيلية بتكريس احتلال الضفة الغربية (العضايلة، ٢٠٠٥).

الموقف الفلسطيني من المشروع الإسرائيلي قناة البحرين (البحر المتوسط- البحر الميت):

إضافة إلى الأردن كطرف متضرر من هذا المشروع، فإن المعارضين يعتبرون أن مشروع قناة انتهاكاً للحقوق الفلسطينية أيضاً، إضافة إلى وجود تخوف على مصير اتفاق كامب ديفيد نتيجة مرور القناة بقطاع غزة، مما يؤدي بالتالي إلى إحراج مصر.وكان أعنف انتقاد وجه إلى مشروع قناة البحرين، ووقف على أهدافه ومراميه بصورة جلية، هو ذلك الذي ورد في مقال نشرته مجلة "هاعلام هازيه"التي يصدرها أوري أفنيري، حيث وصفت المجلة حفر قناة البحرين بأنه "عمل جنوني" واعتبرت أن لكل عمل يقوم به يوفال نئمان علاقة بهدفه المنشود وهو إقامة أرض إسرائيل من خلال ضم جميع المناطق المحتلة (العضايلة، ٢٠٠٥).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

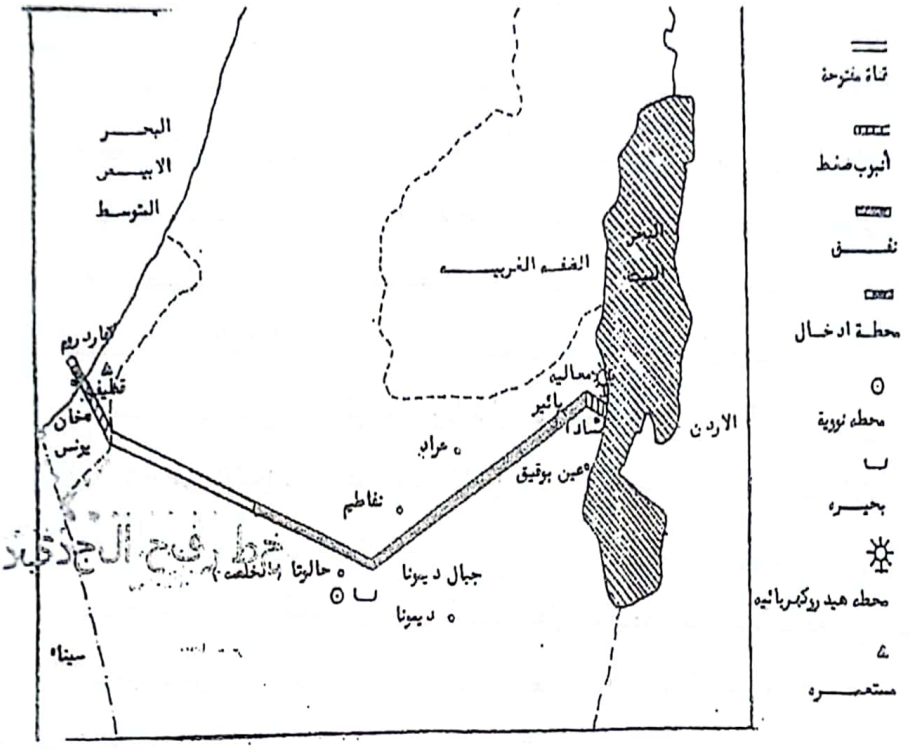

الشكل رقم (١)

خارطة تبين مشروع (البحر المتوسط- البحر الميت)

الآثار السلبية لمشروع قناة البحرين المتوسط-الميت على الأردن والدول العربية:

من الناحية الاقتصادية: سيؤثر المشروع على الزراعة والسياحة ومشروع البوتاس، كما سيؤدي إلى غرق بعض الأراضي الزراعية، ومن المعروف أن الجانب الغربي من البحر الميت الذي تحتله إسرائيل تحيط به سلسلة من الجبال، ولم تستثمره إسرائيل في أية مشاريع حيوية، بينما الجانب الشرقي يعتبر من أخصب الأراضي الزراعية في الأردن، إضافة إلى أن مساحة البحر الميت ستتسع لتصل إلى نحو١٧١٣ كم٢، مما سيؤدي إلى غمر أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية في الأردن وفلسطين في منطقة الأغوار، وتدمير الخزانات الجوفية والأراضي الزراعية في قطاع غزة، والقضاء على كل مقوماتها البيئية والسياحية، كما أن إتمام مشروع القناة سيلحق أضراراً كثيرة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بخطط تنموية لعديد من المشاريع في القطاع، وكذلك ستهدد القناة الأماكن الأثرية في الجزء الشرقي من الأردن (حمدان، ١٩٨٥).

من الناحية البيئية: على الرغم من سيطرة الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية للمشروع وانعكاساتها السياسية على الدول العربية، إلا أن هناك آثار سلبية للمشروع تتمثل في البعدين البيئي والمائي، حيث إن تدفق مياه المتوسط إلى البحر الميت (١٦٠٠مليون م٣) مع ما يرده من روافد نهر الأردن الأخرى، سيؤدي إلى إخلال بالتوازن البيئي والطبيعي لتكوين البحر الميت، وذلك نظراً لاختلاف التركيب الكيميائي لمياه البحرين، حيث تبلغ نسبة الأملاح في البحر الميت٢٨% عند السطح و٣٢% في القاع، وفي المقابل فإن النسبة لا تتجاوز ٥% في البحر المتوسط، مما يؤدي إلى تخفيض نسبة ملوحة البحر الميت إلى ١٥%، وهذا يعني تغيير لطبيعة البحر الميت والمكونات البيئية المحيطة بالمنطقة والقضاء على الميزة التي يتميز بها البحر الميت عالمياً(عبد الجواد).

كما يمثل المشروع دلالة واضحة على نية إسرائيل بعدم الانسحاب من قطاع غزة، كما أنه سيؤدي إلى حرمان العرب من مصدر رزقهم الذي يتمثل في الأراضي الزراعية والرعوية والاستيلاء على مصادر المياه التي سيطرت عليها سلطات الاحتلال لصالح المستوطنات، وستتحول النقب إلى ثكنات عسكرية، كما أن إسرائيل سوف تستخدم المياه لتبريد المفاعلات النووية باستخدام مياه البحر، مما يعزز الوجود الإسرائيلي في المنطقة ويصبح تهديد المشاريع الاقتصادية للدول المجاورة أمراً قريباً وسهل المنال (أبو الهوى، ٢٠١٢).

أسباب إلغاء المشروع الإسرائيلي (قناة البحرين) البحر المتوسط- البحر الميت

طرح الإسرائيليون مشروعهم قناة البحرين المتوسط- الميت، تحت شعار "البحر الميت لن يبقى ميتاً" وتحت شعار آخر "إنقاذ البحر الميت"، ولكن نتيجة بعض السلبيات ونتيجة الجدل الذي حدث حول هذا المشروع من الأطراف المعنية(الأردني والفلسطيني والعربي) فقد توقف هذا المشروع وذلك لأن هذا المشروع اعتبر منافياً

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

للقانون الدولي، واعتباره انتهاك للحقوق الأردنية والفلسطينية، ويجب أن يكون هنالك إجماع وتنسيق بين الأطراف المعنية، وإن هذا المشروع سيثير مصاعب كثيرة أمام تنفيذ اتفاق كامب ديفيد.

ونتيجة لذلك فقد تم وقف العمل بهذا المشروع ليولد مشروع أردني لإحياء البحر الميت وحل مشكلة الأردن المائية، فجاء مشروع البحر الأحمر- البحر الميت.

المشروع الأردني قناة البحرين(البحر الميت –البحر الأحمر)

أدت النسب المرتفعة في معدلات تبخر مياه البحر الميت، وكذلك الاستغلال الكبير لمياه نهر الأردن من قِبل الجانبين الإسرائيلي والأردني إلى خفض منسوب مياه البحر الميت بمعدل متر واحد سنويًا، حيث انخفض منسوب مياه البحر الميت إلى ٤٣٣ متراً تحت مستوى سطح البحر عام ٢٠١٢مقارنةبمنسوب مياه ٣٩٤ متراً تحت مستوى سطح البحر في ستينيات القرن الماضي.

ونظراً لإدراك تلك المشكلات المائية التي تواجه المنطقة، تم إحياء الفكرة (فكرة ربط البحر الميت بالبحر المتوسط) من جديد وبشكل جدي في تسعينات القرن الماضي، وذلك بعد إبرام اتفاقيات سلام بين إسرائيل من جهة وكل من مصر والأردن وفلسطين من جهة أخرى، إلا أنه تم العدول عن هذه الفكرة وتعديلها لربط البحر الميت بالبحر الأحمر (حداد، ٢٠١٦).

فقد قامت الحكومة الأردنية بإعداد مشروع بديل يربط البحر الأحمر بالبحر الميت، وفي عام ١٩٨١م تم عقد مؤتمر البيئة العالمي والطاقة البديلة في العاصمة الكينية (نيروبي)، حيث استغل الأردن تلك الفرصة وطرح فيه مشروع قناة البحرين الأحمر- الميت، والذي يعد من أهم مشاريع التسوية السياسية والمائية الإقليمية في مرحلة السلام.

ويتمثل مشروع "قناة البحرين" بإنشاء نفق وخط أنابيب بطول ١٨٠كم للربط بين البحر الأحمر من خليج العقبة جنوباً إلى البحر الميت شمالاً، حيث إن الهدف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرئيس من هذا المشروع يتمثل في إيقاف التدهور البيئي في البحر الميت، إضافة إلى تزويد الأطراف المشتركة في المشروع بمياه عذبة وتوفير وإنتاج الطاقة الكهرومائية لتشغيل محطات الضخ وتحلية المياه (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ٢٠١٣).

كان لاقتراح إنشاء مشروع قناة البحرين الذي يربط البحر الأحمر بالبحر الميت،عدة أهداف منها تحقيق تنمية زراعية وصناعية واجتماعية، وتوليد طاقة كهربائية من مساقط المياه المتأتية من فرق انخفاض مستوى البحر الميت عن مستوى سطح البحر الأحمر أو البحر المتوسط، وادى اتفاق النقب الأردني الإسرائيلي(معاهدة السّلام بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٤م) إلى تشكيل لجنة خاصة بقضايا المياه، وبناءا على توصيات تلك اللجنة تم الإعلان نهاية آب من عام ١٩٩٤ عن التوصل إلى اتفاق لإنشاء قناة البحرين (إبراهيم، ٢٠١٢)، ووضع الفكرة في حيز التنفيذ، حيث تم تشكيل لجنة ثلاثية مكونة من الأردن وإسرائيل وأمريكا لتقديم تصوّر حول مشروع قناة البحر الأحمر–البحر الميت الذي اعتبر أحد أهم المشاريع التي يمكن من خلالها تطوير المنطقة (الإبراهيم، ٢٠٠٣).

وتم تشكيل لجنة توجيهية للإشراف على خطّة التنمية،تمثلت مهمّتها فيما يلي (المناصير، ٢٠١٠):

أ. إعداد الخطّة الهيكلية الشّاملة التي تحدد المشاريع والأولويّات.

ب. دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لمشروع قناة البحرين الميت – البحر الأحمر.

ج. تحضير التصاميم النهائية، ووثائق العطاءات للمشاريع المتفق عليها.

د. تنفيذ المشاريع والإشراف عليها.

ه. تشغيل وصيانة وتدريب الكوادر الفنية المؤهلة لإدارتها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

طرحت الحكومة الأردنية موضوع تمويل مشروع قناة البحرين أمام المؤتمر الدّولي للتنمية الذي عقد في جوهانسبرج في ٢٥ أيلول من عام٢٠٠٢م، حيث تضمّن المشروع إمكانية جرّ مياه البحر الأحمر إلى منطقة البحر الميت وسط الأردن بهدف تحقيق تنمية زراعية وصناعية واجتماعية في الأردن (المناصير، ٢٠١٠: المرجع السابق).

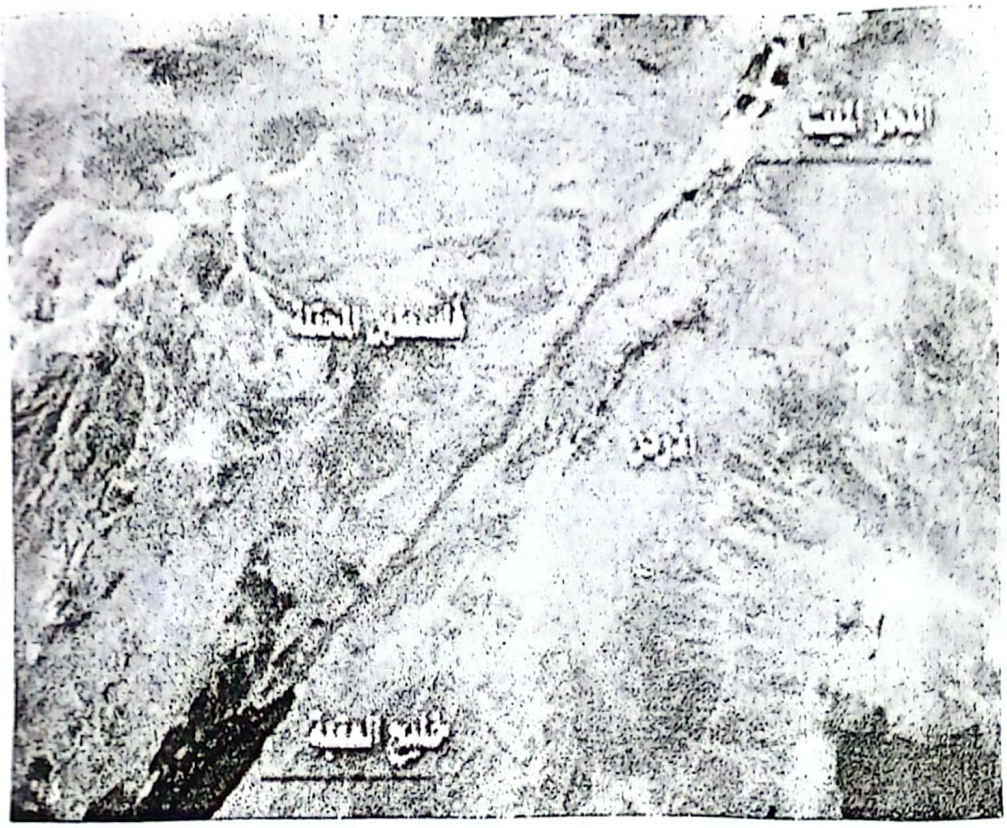

الشكل رقم (٢)

خارطة تبين قناة البحر الأحمر –البحر الميت

وقد أشارت الحكومة الأردنية في تصريح إلى الفوائد التي ستحصل عليها الدولة الأردنية من خلال تنفيذ مشروع قناة البحرين، حيث سيوفر المشروع سنوياً مياه محلاة توازي كميات المياه المستخرجة من مشروع الديسي،كما أشارت الحكومة إلى أنه سيتم جر المياه من خليج العقبة جنوباً حتى منطقة الريشة، حيث سيتم فصل المياه من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خلال هذا المشروع إلى قسمين بحيث تذهب المياه المالحة إلى البحر الميت لتسهم في المحافظة عليه وتعويض الفقدان الكبير للمياه نتيجة التبخر، في حين سيتم فصل المياه العذبة وتخصيص جزء منها إلى محافظات الشمال الأربع (المفرق وجرش واربد وعجلون)،إضافة إلى تزويد هذه المحافظات بنحو ٢٠ مليون متر مكعب من مياه سد الوحدة (جريدة الدستور، ٢٠١٣).

الأمر الذي سيساهم في الاستفادة من الفارق في الارتفاع بين مياه البحر الأحمر والبحر الميت،وكذلك توفير طاقة كهربائية هائلة، كما سيؤدي تنفيذ المشروع إلى استثمار مساحات واسعة من الأراضي في منطقة وادي عربة الواقعة جنوب الأردن (علام، ٢٠٠٧).

وهناك مراحل مقترحة لما سيكون عليه المشروع الأردني قناة البحرين (الأحمر والميت)،وتتمثل المراحل فيما يلي، (حبيب والكيلاني، ٢٠٠٧):

أولاً: إنشاء قناة بطول ١٨٠ كم تمتد إلى الشاطئ الجنوبي للبحر الميت بواسطة الانسياب الطبيعي، للمياه لتصل إلى نقطة ترتفع عن سطح البحر الميت بحوالي ١٠٧ أمتار لتنساب إلى مستوى ٤٠٠ متر تحت سطح البحر، وبالتالي يمكن الاستفادة من فرق المنسوب المقدر بـ ٥٠٧ أمتار لتوليد الطاقة الكهربائية.

ثانياً:بناء محطات تحليه ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية للاستفادة من الارتفاع الشاهق لسقوط المياه والبالغ٥٠٧م.

ثالثاً: إنشاء مشروع ناقل المياه العذبة.

وبالنظر الى أهداف المشروع وطبيعته فانه قد يمثل حلولاً هامة للتنمية في المنطقة، فبناءاً على أن انسياب المياه يتم نتيجة لفرق الارتفاع فإن الكلفة التشغيلية للمشروع هي كلفة قليلة جداً، والفوائد التي يتم جنيها من المشروع هي فوائد عظيمة واستراتيجية وتضمن طاقة كهربائية رخيصة مستمرة، بالإضافة الى الحفاظ على البحر الميت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وضمان استمرارية المشاريع المقامة عليه وتطويرها بما يمثل حاجة اقتصادية وتنموية كبيرة.

ماهية وكلفة وتمويل مشروع قناة البحرين(الميت- الأحمر)

في ختام المؤتمر العالمي لتحليه المياه والذي انعقد في الأردن في منتصف شهر تشرين الثاني لعام (٢٠٠٨) أكدت اللجنة التوجيهية لدراسات المشروع المتمثلة بالأطراف الثلاثة (الأردن، السلطة الفلسطينية وإسرائيل) إلى إيجابيات المشروع الريادي باعتباره صمام الأمان للأمن المائي في الأردن ولا توجد إي إشارة أو ذكر عن السلبيات المحتملة عند تنفيذه (المناصير، ٢٠١٠). كما يتضمن المشروع أربع مراحل وكان ممثلو الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية أعلنوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إطلاق دراسة جدوى لبناء قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الميت وأشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي مع هذه الأطراف الثلاث إلى أن كلفة المشروع الكلية تقدر بحوالى ١١ مليار دولار وسيطرح عطاء تنفيذه أمام شركات عالمية. وبموجب هذه الاتفاقية فإن المياه ستسحب من خليج العقبة شمال البحر الأحمر، وستجري تحلية بعض هذه المياه وتوزيعها على إسرائيل والأردن والفلسطينيين بينما سينقل الباقي عبر أربعة أنابيب إلى البحر الميت الذي قد تجف مياهه بحلول عام ٢٠٥٠ (جريدة إيلاف، ٢٠١٣).

وستسعى إسرائيل لتركيب أول أنبوب من الأنابيب الأربعة خلال المشروع الحالي، حيث يبلغ طول الأنابيب نحو ١٨٠كم لنقل ١٠٠ مليون متر مكعب من البحر الأحمر إلى البحر الميت، ويعتبر الهدف المباشر والرئيسي من المشروع هو إنقاذ البحر الميت من الجفاف المتواصل وأن هذا المشروع بيئي مائي بالدرجة الأولى ويهدف إلى الحفاظ على بيئة البحر الميت وليس له علاقة من قريب أو بعيد بالسياسة. وستنفذ المرحلة الأولى من المشروع الحكومة الأردنية بتكلفة تصل إلى نحو مليار دولار؛ «حيث من المؤمل أن يحلي المشروع ١٠٠ مليون متر. وسيزود إسرائيل بـ٥٠ مليون متر مكعب لمنطقة إيلات وجنوب إسرائيل بسعر دينار أردني، ما

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يعادل ١.٤١ دولار، مقابل تزويد الأردن من إسرائيل بـ٥٠ مليون متر مكعب من مياه بحيرة طبريا في الشمال لتزويد مدينة إربد والمدن الشمالية (علام، ٢٠٠٧).

وبالتالي ستكون المعادلة تبادلية بين الأردن وإسرائيل، حيث إن إسرائيل بحاجة للمياه من الجنوب والأردن بحاجة للمياه من الشمال، ولذلك سيتم بيع المياه لإسرائيل بسعر الكلفة بحوالي دينار للمتر المكعب، وسيتم شراء منها من بحرية طبريا بحوالي ثلث الدينار، وذلك لأسباب تتعلق بالنقل.

وسيوفر المشروع للأردن كمية مياه إضافية لا تقل عن ١٠٠ مليون متر مكعب ما بين الجنوب والشمال، كما سيؤدي إلى إحياء فكرة إنقاذ البحر الميت من النضوب والتردي والحفاظ على بيئته واستثماراته، أما الفائدة التي سوف يحصل عليها الجانب الفلسطيني حيث سيتم تزويده بكمية مياه في الجانب الذي يحدده، وهذا لا يحتاج إلى اتفاق مع إسرائيل؛ لأن مشروع ناقل البحر الأحمر والبحر الميت قد ذكر في اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل والموقعة عام ١٩٩٤م، إضافة إلى وجود مادة في الاتفاقية تشير إلى تعاون بين الأردن وإسرائيل لتزويد الأردن بكمية مياه لا تقل عن ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً في المكان الذي يحدده الأردن.

مواقف دول المنطقة من إنشاء المشروع:

تختلف مواقف الدول المشتركة والمتأثرة في مشروع قناة البحرين(البحر الأحمر- البحر الميت) وهي (الأردن وفلسطين وإسرائيل)رغم تشابهها ظاهرياً إلى حد كبير، حيث تحمل الكثير من الاختلاف من حيث الغاية التي ينطلق إليها كل طرف، ويمكن تلخيص الدوافع التي تقود وجهة نظر الدول المختلفة من المشروع كالتالي:

وجهة النظر الأردنية: يعتبر الأردن أن مشروع قناة البحرين هو مشروع القرن الحالي، فالمشروع أردني المنشأ، وجاء رداً على مجموعة من المشاريع الإسرائيلية التي أرادت وصل البحر الميت بالبحر المتوسط وحسب ما يتفق مع المصالح الإسرائيلية فقط، ويفسر ذلك الجهود الكبيرة التي يبذلها الأردن للترويج للمشروع على

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المستوى الدولي والعربي، وترتكز وجهة النظر الأردنية في تسويقها للمشروع على المستوى العربي على عدد من النقاط على النحو التالي (إبراهيم، ٢٠١٢):

- يمثل المشروع يمثل حلاً لمشكلة المياه الكبيرة التي يعاني منها الأردن بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، حيث سيوفر حسب المصادر الأردنية ما يزيد على ٨٥٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا للأطراف الثلاثة الأردن وفلسطين وإسرائيل، تبلغ حصة الأردن منها حوالي ٥٧٠ مليون متر مكعب سنوياً.
- إثارة المشكلة البيئية للبحر الميت، وبخاصة انخفاض مستوى المياه فيه بشكل مستمر، واحتمالية زواله.
- أن التكلفة العالية للمشروع تحول دون تنفيذه من الجانب الأردني بمفرده وهو ما يحتم أن يتم التمويل على شكل منح، وان يتم العمل عليه بشكل مشترك بين الأردن وفلسطين وإسرائيل، وبالتالي،لا بد من طرح هذا المشروع على مستوى الإقليم كجزء من المشاركة الدولية في العملية السلمية.

وجهة النظر الفلسطينية:

ويتمثل الموقف الفلسطيني بدوافع تشكل وجهة النظر الفلسطينية من مشروع قناة البحرين، حيث أشار مقال في صحيفة القدس الفلسطينية (٢٠٠٣) إلى الركائز التي تشكل وجهة النظر الفلسطينية على النحو التالي:

- إثبات وجود وقانونية فلسطين كدولة مشاطئة لحوض نهر الأردن والبحر الميت، الذي يمثل جزءاً من الحدود الشرقية لفلسطين.
- وأن فكرة المشروع هي أردنية حيث أصر الأردن على وجوب مشاركة الجانب الفلسطيني كشريك كامل الحقوق السياسية، مع معارضة إسرائيل لتلك الشراكة.
- وكذلك حق فلسطين في استغلال ثروات البحر الميت المختلفة بالمشاركة مع الأردن وإسرائيل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويمكن تحديد الموقف الفلسطيني في محدودية خياراته،وفي عدم ثقته من أن المشروع سيحقق فائدة للفلسطينيين، وأن الجانب الفلسطيني لم يكن طرفا في الاتفاق الأردني الإسرائيلي في مدينة جوهانسبرج عام ٢٠٠٢، ومن ناحية أخرى فالفلسطينيين يخشون من أن معارضة المشروع ستؤدي إلى عدم حصولهم على منافع منه في حال تم دون موافقتهم، كما أنهم يرون أن السبب في انخفاض منسوب مياه البحر الميت، ناتج عن المشاريع التي قامت بها إسرائيل والتي من خلالها تم تحويل مجرى نهر الأردن ليصب في بحيرة طبريا.

وجهة النظر المصرية:

تقوم وجهة النظر المصرية فيما يتعلق بمشروع قناة البحرين على أسس تاريخيه، حيث ترى مصر أن هذا المشروع سيؤدي إلى إضعاف مكانة قناة السويس، ولذلك فإن الحكومة المصرية معارضة لهذا المشروع بشدة، كما وضحت وجهة النظر المصرية أنه إذا كانت الحجة الأردنية وراء تنفيذ المشروع هي الحفاظ على البحر الميت وإحيائه، فإن هذا لا يبرر الاعتداء على معالم الحياة المائية المستقرة في البحر الأحمر، حيث إن عملية سحب المياه من البحر الأحمر ستؤدي إلى حدوث تيارات مائية عالية داخله، وبالتالي ستؤثر على شعابه المرجانية النادرة الملونة التي ينفرد بها (علام، ٢٠٠٧).

كما أشارت دراسة قامت بها لجنة علوم البحار والمصايد حول آثار مشروع قناة البحرين على البيئة إلى أن نتائجه قد تعرض المنطقة لزلازل مدمرة لا حصر لها، إضافة إلى أن المشروع يشكل خطراً كبيراً على التربة، وقد يؤدي إلى تلوث طبقة المياه الجوفية عن طريق تسرب مياه البحر إليها (بدر، ٢٠١٠).

وجهة النظر السعودية:

تؤمن السعودية كما ومصر بأنه يجب العمل على توسيع وتعميق مضائق تيران المائية قبل إجراء أية ترتيبات أو مشاريع مائية، حيث تشتركان مع الأردن في حدود

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مائية تعد امتداداً للبحر الأحمر، وتعتقد السعودية أن أية ترتيبات متعلقة بهذه الحدود المائية المشتركة يجب أن تكون في محورها دون أي غياب عنها وعن ترتيباتها.

وجهة النظر الإسرائيلية:

ترتكز الرؤية الإسرائيلية للمشروع على مجموعة من النقاط تتمثل فيما يلي:التعاون المتبادل بين الأردن وفلسطين، مما يزيل أي عقبات أمام الانفتاح الاقتصادي مع الدول العربية، ويفتح مجال التطبيع أمامها في العلاقات، ودعم مسيرة المفاوضات المتجددة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، إضافة إلى تزويد إيلات والعربة والنقب بالطاقة والمياه (الجزيرة.نت، ٢٠١٣).

ويمكن توضيح بعض أسباب معارضة الدول سابقة الذكر للمشروع على النحو التالي:

١. إيجاد مجتمّع صناعي يستوعب أعداد كبيرة من اليهود، وبالتّالي تكثيف الوجود اليهودي على حساب الشّعب الفلسطيني.

٢. سيشكّل المشروع مرتكزاً اقتصاديّاً جديداً لإسرائيل، ويفتح أمامها آفاقاً جديدة لحركة الاستيطان في منطقة القناة.

٣. سيمنح المشروع سيطرة إسرائيل على مزيد من الأراضي العربيّة المحتلّة.

٤. عزل المواطنين العرب من قطاع غزّة عن بقيّة المواطنين في فلسطين المحتلة.

٥. سيعمل المشروع على تحويل مياه البحر الميّت إلى بحيرة إسرائيلية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدراسات السابقة:

دراسة (حبيب، والكيلاني، ٢٠٠٧) بعنوان البحر الميت وقناة البحرين (الأحمر – الميت).

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مشكلة جفاف البحر الميت بأبعادها الطبيعة والسياسية، مع الوقوف على آثارها المباشرة وغير المباشرة التي تمثلت في طرح مشروع قناة البحرين "الأحمر– الميت" كحل للمشكلة.توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:احتمال انخفاض مستوى البحر الميت، ولكنه لن يجف في ظل نفس المعطيات الجغرافية والبشرية الموجودة حاليا تنحصر أسباب انحسار مياه البحر الميت وجفافها في سببين مباشرين هما:السياسات المائية لدول حوض نهر الأردن والبحر الميت، إضافة إلى عامل الجفاف، والانحسار التي تعاني منها مياه البحر الميت، نتيجة لذلك يتناقص سطح البحر الميت بمقدار ٠.٥ سم سنويا.

دراسة الرواحنة (٢٠١١) بعنوان التحديات الاستراتيجية للأردن (التحدي المائي) (٢٠٠٠-٢٠١٠)

هدفت الدراسة إلى تعريف وتحليل الوضع المائي في الأردن ومصادر واستخدامات المياه في الأردن، وكذلك التعرف على التحديات الاستراتيجية التي تواجه الأردن ومنها التحدي المائي. وتوصلت الدراسة إلى أن عجز الموارد المائية التقليدية والمتجددة في الأردن ناتج عن الزيادة في الطلب على الماء بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني، والتوسع الكبير في النشاطات الصناعية والزراعية الأمر الذي خلق فجوة بين الاحتياج والمتاح من هذا المورد. وأوصت الدراسة بضرورة تنمية المصادر المائية بصورة مستدامة من خلال تحديد معدلات الضخ الآمن من الطبقات المائية والمحافظة على نوعية المياه المتوفرة ومعالجة المياه العادمة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دراسة الربيعي (٢٠٠٠) بعنوان الأمن المائي ومفهوم السيادة والسلام في دول حوض نهر الأردن

وقد عالجت الدراسة الموضوع في أربعة فصول على النحو التالي: الفصل الأول: الطبوغرافيا ومشاريع التسوية في حوض نهر الأردن، الفصل الثاني: شكل الأزمة ومواقف دول حوض نهر الأردن، والفصل الثالث: استخدامات المياه في دول حوض نهر الأردن، والفصل الرابع: تنمية الموارد المائية واستخداماتها بشكل أمثل. وتوصلت الدراسة إلى أن أن اختلاف أزمة حوض نهر الأردن عن بقية الأحواض تعود إلى المنابع المائية العربية التي احتلتها إسرائيل ومن ثم أقامت عليها مشاريع ومنشآت مائية، خاصة بعد حرب 1967 م، وقلة الموارد المائية وما رافقه من زيادة المعدلات السكانية في دول المنطقة، مما أدى بالنتيجة إلى زيادة المتطلبات المائية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام غير العقلاني للمياه. وأوصت الدراسة في مجملها إلى تخفيض الأرض الزراعية وضرورة التوصل إلى تسوية عادلة واستبعاد العناصر التي تعيق العملية السلمية وبنك مائي إقليمي مع إشراف دولي على تحقيق الاتفاقيات.

دراسة السعودي (١٩٩٩) بعنوان الاستراتيجية المائية والصراع العربي-الإسرائيلي، المياه العربية وتحديدات القرن الحادي والعشرين، المؤتمر السنوي الثالث (24 - 26 نوفمبر ١٩٨٨) تحريراً .دمحمد إبراهيم منصور، دار النشر والتوزيع بجامعة أسيوط، ١٩٩٩م،٣٢٥-٣٨٢.

هدفت الدراسة لتحليل البعد المائي ودوره في الصراع العربي – الإسرائيلي وتأثيره على مجمل تفاعلات هذا الصراع، كما ركزتا لدراسة على تحليل الاستراتيجية الإسرائيلية للمياه ومصادرها واستقصاء أهم المخططات الإسرائيلية للسيطرة على المياه العربية ومصادرها ورصد السياسات المائية العربية ثم تحليل البعد المائي وأثره في تطور الصراع العربي الإسرائيلي، بعد وقبل المسيرة السلمية الراهنة. وتوصلت الدراسة إلى ارتباط المياه بالاستراتيجية الإسرائيلية وبرامج الحركة الصهيونية، حيث

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جعلت الاستراتيجية الإسرائيلية من الأمن المائي أهم مع أمل لتجسيد سياسة الاستيعاب والاستيطان في فلسطين، وأن المشاريع المائية الإسرائيلية والدراسات الإستراتيجية الإسرائيلية لاستغلال واستعمار المياه في فلسطين والدول العربية المجاورة تم قبل وبعد تأسيس الدولة الإسرائيلية ١٩٤٨.

دراسة (بيترر وجرتحرير وبيتر ليدون) بعنوان المياه في العالم العربي وآفاق المستقبل، (ط1) ، ترجمة شوقي جلال، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي ١٩٩٧.

شملت الدراسة إحدى عشرة فصلاً، حيث تناولت الفصول الثلاثة الأول بمشكلات المياه في الوطن العربي، وإدارة الموارد النادرة والمياه العابرة للحدود، ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط ونظرة شاملة إلى الدول والأقاليم، ثم تناولت الفصول الثلاثة الثانية المشرق العربي، تاريخ المياه ومشكلاته وآفاقها المستقبلية وتنمية موارد المياه في دول المغرب العربي والمياه في شبه الجزيرة العربية، المشكلات وآفاق المستقبل.

أما الفصل السابع فخصصه للتحلية، ليتناول في الفصلين المواليين تغيير المناخ العالمي وآثاره على توافر المياه في العالم العربي والصراع على المياه واستخدامها في الشرق الأوسط، أما الفصل العاشر فقدم جدول أعمال للأعوام الثلاثين القادمة، ثم تحدث في الفصل الأخير عن خيارات الطلب على المياه، والطلب على المياه في المستقبل نموذج تحليل وسياسة التعامل مع المياه في ضوء حجم الطلب على المياه وأهمية حسم المنازعات بشأن الأنهار ومستودعات المياه الدولية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النتائج:

هناك عدة أخطار سياسية واستراتيجية ستتعرض لها كل من الأردن وفلسطين في حال تنفيذ المشروع بالرغم من الأهمية الكبيرة للمشروع في دعم الطاقة في الأردن وإيجاد مصادر مياه جديدة له وإنقاذ البحر الميت من انحسار مياهه واختفائه، وتتمثل تلك المخاطر في التالي:

١. سيمنح إنشاء المشروع إسرائيل تعاوناً ومشاركةً مع كل من الأردن وفلسطين، الأمر الذي سيرفع من شأنها في المنطقة العربية.

٢. سيسهل إنشاء المشروع على إسرائيل إقامة المزيد من المفاعلات النووية،حيث ستعمل المياه المتدفقة من البحر الأحمر بشكل نموذجي على تبريد المفاعلات النووية.

٣. إضعاف فرصة توحيد الصف العربي في حال قيام نزاع مسلح مع إسرائيل، حيث سيمثل المشروع حائلاً أمام قوات الصف العربي.

٤. كما سيمنح المشروع إسرائيل قوة اقتصادية وثروة مائية وطاقة تدعم وجودها على الأراضي الفلسطينية، وتدعم موقفها في مفاوضات السلام.

كما يرى الباحث أن الجوانب الإيجابية للمشروع تتفوق على الجوانب السلبية التي تعترضه ومنها:

- إن أهمية توفير الطاقة والمياه هي من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول، وبشكل خاص الدول التي تفتقر للمياه ولا توجد لديها ثروات نفطية أو غاز كالأردن، فالمشروع هو مشروع استراتيجي للأردن ويشكل فرصة هائلة لتوفير الطاقة والمياه.

- سيعمل المشروع في حال إقامته على تنمية المنطقة الجنوبية من منطقة قاحلة إلى منطقة خضراء، مما سيشجع على إقامة مشاريع اقتصادية هامة.

- إنقاذ البحر الميت الذي يعتبر معلما تاريخيا ومقصداً سياحياً وعلاجياً هاماً للأردن.

- تشكل مشاركة ثلاث دول في تكاليف المشروع فرصة للأردن، حيث انه لا يمكن للأردن يقوم بهذا المشروع بشكل منفرد.

- مشروع قناة البحرين مشروع ضخم، وسيكون له آثار ايجابية كبيرة على الأردن سواء من الناحية الاقتصادية أو البيئية، كما أنه سيوفر فرص عمل كثيرة لفترات طويلة في مجالات عديدة لا يمكن توافرها دون هذا المشروع خاصة وأنّ هذه القناة ستمر عبر مناطق جرداء أو شبه جرداء تمتد من جنوب البحر الميت وحتى العقبة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المناقشة:

إن دولة إسرائيل ووجودها في المنطقة أصبح جزء من الواقع وهو واقع تدعمه كافة الدول والمنظمات الدولية بالتالي فإن الاعتراض على المشروع لصلته بإسرائيل يمثل ضرراً للأردن ولا يمثل أي تحدي وجودي لإسرائيل، كما أن الفائدة الإسرائيلية للمشروع تمثل فائدة محدودة مقارنة بالفائدة التي ستعم على الأردن وفلسطين فإسرائيل سيطرت على مياه بحيرة طربيا ومجرى نهر الأردن مما أمن لها كميات تفي بحاجتها من المياه، أما الأردن فلا زال بالمربع الأول من الأمن المائي.

من شأن المشروع أن يعمل على التنمية الاقتصادية الكبيرة للأردن فهو سيساهم في توريد الطاقة من مصدر محلي دون الحاجة إلى النفط الذي يمثل فاتورة مالية وسياسية كبيرة للأردن.

كما أن المشروع سيدفع عملية السلام بين الأردن وإسرائيل والأردن وفلسطين وسيساهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي لتلك الدول عند التوزيع العادل لنواتج المشروع، ولضمان ذلك التوزيع فلا بد من المراقبة الدولية لتنفيذ الاتفاق بين الأطراف بما يضمن استمرارية حصول كل طرف على حقه في الاتفاق.

إن العلاقات السياسية الأردنية العربية من المتوقع ان تشهد بعض التوترات وخاصة مع بداية المشروع وذلك لأن كل من الدول العربية تبحث عن دور لها وفائدة، إلا أن ذلك التوتر سيزول بعد فترة من انجاز المشروع، لأنه لا يمس أي من الدول العربية ولا يشكل لها تهديداً اقتصادياً أو أمنيا وخاصة وأنها ليست في حالة حرب مع إسرائيل.

إن المشكلات السياسية والأمنية التي تمر بها المنطقة والتهديدات التي تواجهها دولها سواء من الإرهاب، أو من الطائفية أو من الحروب التي نشأت نتيجة للربيع العربي؛ تشكل مخاوف وعدم تيقن من المستقبل فكافة الاحتمالات ممكنة ومنها انقطاع تدفق النفط أو توقف المساعدات للأردن وفي تلك الحالة فهناك تهديد وجودي للدولة الأردنية مما يجعل مشروع قناة البحرين أولوية استراتيجية هامة للأردن، ولفلسطين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المراجع:

- إبراهيم، ماهر (٢٠١٢)، دراسة مشروع قناة البحرين (الأحمر – الميت)، إتحاد لجان العمل الزراعي UAWC، فلسطين.
- الابراهيم، نايف (٢٠٠٣)، إدارة الطلب على المياه، مؤسسة المرشد للإعلان والنشر، عمان، الأردن،ص٢٤٧.
- أبو الهوى، إيمان (٢٠١٢)، التهديدات الإسرائيلية للأمن القومي والمائي العربي "دراسة حالة إسرائيل والأردن في الفترة (١٩٩٤-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر.
- أبو شرخ، محمد (٢٠٠٣)، مشروع قناة البحرين (الأحمر – الميت) "نظرة على الأبعاد البينية والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية"، مركز الإعلام والمعلومات – غزة.
- الأرقم، الزعبي (١٩٩٢)، الغزو اليهودي للمياه العربية، دار النفائس بيروت.
- بدر، أشرف (٢٠١٠)، 'قناة البحرين'.. قنبلة إسرائيل الأخطر ضد مصر، مقال منشور في الأهرام المسائي.
- التميمي، عبد الرحمن (٢٠٠٧)، الخصخصة في ظل المشاريع السياسية الإقليمية "دراسة حالة قطاع المياه"، رسالة ماجستير، جامة بير زيت، فلسطين.
- جريدة الدستور الأردنية، مقال بعنوان الأردن يوقع اليوم على مشروع قناة البحرين، الاثنين، ٩ديسمبر/كانون الأول، ٢٠١٣.
- جريدة القدس العربي (٢٠١٤)، العدد ٧٦٧١، الخميس ٢٠/شباط.
- جريدة إيلاف (٢٠١٣)،العدد ٤٥٨٥،الثلاثاء ١٠/ديسمبر.
- الجزيرة.نت (٢٠١٣)، قناة البحرين".. دلالات سياسية بعيون إسرائيلية،الأربعاء ١٤٣٥/٢/٧ هـ - الموافق ٢٠١٣/١٢/١١.
- حبيب، إبراهيم والكيلاني، رضوان (٢٠٠٧)، جفاف البحر الميت وقناة البحرين (الأحمر – الميت)، The Islamic University Journal (Series of Natural Studies and Engineering), Vol.15, No. 2; pp 283-317, ISSN 1726-6807.
- حداد، معين(٢٠١٦)، قناة البحرين: إشكاليات، https://uneautregeographie.com/.
- حمدان ، محاسن يوسف، مشروع قناة البحرين(المتوسط والميت) دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٥، ص١١٥-١١٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الرواحنة، عطا الله (٢٠١١)، بعنوان التحديات الاستراتيجية للأردن (التحدي المائي) (٢٠٠٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.
- صحيفة القدس العربي (٢٠٠٩)، الأردن: اهتمام متصاعد بمشروعي الديسي وقناة البحرين وسط توقعات بزيادة حدة نقص المياه، العدد ٦١٧٩، ١٧- نياسن/أبريل.
- صحيفة القدس، ٢٠٠٣/١٠/١.
- عبد الجواد مصطفى، قناة البحرين حلم هيرتسل القديم، شبكة المعلومات العربية.
- عبد الجواد مصطفى، قناة البحرين حلم هيرتسل القديم، شبكة المعلومات العربية
- عبد الرحمن، أسعد (٢٠١٤)، قناة البحرين المتوسط والميت (مشروع)، الموسوعة الفلسطينية.
- العضايلة، عادل (٢٠٠٥)، الصراع على المياه في الشرق الأوسط،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١.
- علام، أشرف (٢٠٠٧)، مشروع قناة البحرين والأمن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة،ط١، ص٢٥٤.
- كرزم، جورج (٢٠١٣)، صفعة أردنية مؤلمة وجهت لمشروع "قناة البحرين" (الأحمر-الميت)، مقال منشور في موقع مركز العمل التنموي "معاً"، http://www.maan-ctr.org/.
- مجلة السجل (٢٠٠٩)، قناة البحرين مشروع حيوي ينقذ البحر الميت من الزوال، العدد ٦، ٢٠٠٩/١٢/١، شركة المدى للصحافة والنشر، عمان-الأردن.
- مركز الإعلام الفلسطيني (٢٠٠٤)، مشروع قناة البحر الأحمر – الميت"، نظرة على الأبعاد البيئية والإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ملف وقضية سلسة دراسات، ص١٧.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (٢٠١٣)، قناة البحرين: "المشروع، المبررات، التقييم والمكاسب المحتملة للأراضي الفلسطينية"، تقرير نهائي.
- المناصير، عطا فهد، الأمن المائي الأردني ، التحديات والأخطار،جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٠، ص٤٨.
- النواصرة، عواد (٢٠٠٦)، أثر انخفاض مستوى سطح البحر الميت على جيومورفولوجية الأحواض الدنيا لأودية الكرك، ابن حماد، الجرة، الشقيق، الموجب، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner